البـــاب الرابع

مُشكلة العَمل فى المصَانِع

ضعف المجتمع الصناعى المعاصر :

١ ـ علاج الضعف فى المجتمع الصناعى المعاصر :

(أ) الاضراب عن العمل فى المجتمع الرأسمالى ٠

(ب) توفير الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى ٠

٢ ـ الاسلام فى مشكلة العمل :

- مبدأ التكافل : الزكاة ٠ والاحسان ٠
- فاعلية التكافل وضرورة الايمان بالله ٠
- التكافل فى مجال التجربة فى المجتمع الاسلامى
- طريق التكافل يختلف عن طريق الضرائب .

obeikandl.com

obeikandl.com

ضعف المجتمع الصناعى المعاصر

إن كل مجتمع إنسانى صغر أو كبر توجد به نقاط ضعف ، بحكم التفاوت بين الأفراد فيه : فى الاستعدادات النظرية ،والنشاط البدنى والفكرى فى سبيل العمل والسعى فى الحياة .

فى المجتمع المحلى العمالى هنا بمصر ــ مثلا ــ يوجد بين العمال أنفسهم : عاجزون عن التكسب سواء أكان عجزهم بسبب المهنة ، أو بسبب كبر السن ، أو بسبب عدم الاستطاعة البدنية .

.. ويوجد من لا يفى دخلهم من العمل بحاجتهم فى الإنفاق على أسرهم ، إما بسبب كثرة عدد أفرادها ، أو بسبب الحاجة إلى الخدمات الصحيـة والتعليمية ... الخ .

..ويوجد من هم غير متحررين فى العمل الفنى ،بسبب نقص مستواهم ، ووقوفهم عند الحد الأدنى فيه . وهذا يسبب لهم حاجة مادية إضافية ، أو يثير فى أنفسهم الحقد على زملائهم .

.. ويوجد من نزلت ــ أو تنزل بهم ــ النكبات والمصائب ، بسبب الحرائق مثلا ، أو بسبب الحوادث المفاجئة ، والتى من شأنها أن تربك رب الأسرة وهو العامل .

هذه النقاط من الضعف وأمثالها فى المجتمع المحدود ــ كهذا المجتمع ــ تخلق جواً من الضيق لأصحاب الضعف ، وجواً آخر من النفرة فى علاقات العمال بعضهم ببعض ، وهى النفرة بين الضعيف والقوى ، أو بين غير المتميز والمتميز فى العمل ، لوجود المفارقة المعنوية والمادية بين الاثنين . ونتائج هذا الضعف بالنسبة لعمل المصنع نفسه هى :

(ا) اللامبالاة من الضعفاء ، والتغاضى عن الشعور بالمسئولية فى أداء العمل . وهذا يجر إلى قلة الإنتاج أو إلى عدم جودته .

(ب) تزايد روح الكراهية للمصنع والمشرفين عليه من جانب هؤلاء الضعفاء ، مما قد يسبب حوادث ضارة بالمصنع نفسه أو بالعمل فيه .

فلا الجو النفسى للمصنع — ككل — بالجو المشرق الملىء بالحب فى العمل ، وبالحرص على صيانة المصنع وزيادة طاقته فى الإنتاج ، ولا هو الجو النفسى الآخر للعمال — كمجتمع صغير محدود — بالجو الإنسانى الصافى القائم على المعاونة والمودة .

علاج هذا الضعف فى المجتمع الصناعى المعاصر :

(ا) الإضراب عن العمل فى المجتمع الرأسمالى :

وقد يكون العلاج — كما يراه بعض أفراد المصنع من العمال — فى الإضراب عن العمل لفترة معينة لإشعار المسئولين عنه بوجوب تحسين أوضاع العمل وأجوره . فترفع نسبة الأجور من وقت لآخر أو تقلل ساعات العمل تلافياً للإضراب ، ويزداد عبء الإنفاق المالى للمصنع فلا يستطيع المنافسة محلياً ولا عالمياً . وهذا العلاج هو الوسيلة التى يتخذها المصنع فى النظام الرأسمالى للمجتمعات التى تأخذ به .

(ب) توفير الرعاية الاجتماعية من الدولة فى المجتمع الاشتراكى :

وقد ترى إدارة المصنع المشرفة : أن العلاج فى إنشاء صندوق للضمان الاجتماعى — كنوع من التأمين — يسهم فيه العامل بجزء من أجره وتسهم إدارة المصنع من جملة الأرباح بجزء آخر فيه. على أن يضم الجزءان ، ويستثمر المجموع فيما يعود بربح سنوى محدود ، يضم إلى حساب الصندوق واقتطاع الجزء من أجر العامل هو عمل إلزامى . وكذلك اقتطاع جزء من جملة الأرباح السنوية هو أيضاً عمل إلزامى ، قد تفرضه الدولة ، أو نظام الحكم القائم فى

المجتمع « وهذا العلاج هو الطريق التى يسلكها النظام الاشتراكى البلشفى » وبذلك يحرم الإضراب كإجراء للتعبير عن شكوى العمال .

وبجانب صندوق الضمان الاجتماعى ، قد تقترح إدارة المصنع كذلك تقديم بعض الخدمات الاجتماعية ، فى السكن لأسر العمال ، نظير أجر مخفض ، أو تناول بعض وجبات الطعام فى مطعم المصنع بأسعار زهيدة ، أو تنفيذ مشروعات للترفيه والنشاط الرياضى . الخ « وذلك أيضاً فى النظام الاشتراكى البلشفى » وقد يأخذ به النظام الاخر ، وهو «الرأسمالى» . وذلك بإسهام الشركات أو المصانع فى بعض ضروب الرعاية الاجتماعية .

والأعباء المالية الخاصة بهذه الخدمات تحمل المصنع على أن يسدها فى النظام الاشتراكى من الزيادة ، إما فى أثمان الإنتاج ، أو بالتحايل على تغيير مواصفات الإنتاج نفسها ، تقليلا لتكلفة الإنتاج من جانب ، وضماناً فى الوقت نفسه ، لسد هذه الزيادة من جانب آخر .

وكلما زادت حاجة العمال إلى رعاية اجتماعية كلما اضطرت إدارة المصنع إما إلى زيادة الأثمان الإنتاجية ، أو لتعديل فى مواصفات هذا الإنتاج .

وزيادة الأثمان ، أو تعديل مواصفات الإنتاج تقلل من فرص النجاح فى منافسة إنتاج المصانع المماثلة ، وفى التفوق فى هذه المنافسة . وليس للمصنع من طريق لتصريف انتاجه فى الداخل . . إلا زيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من مثيلات هذا الإنتاج ، أو منع الاستيراد كلية للإنتاج المماثل . وعندئذ يتحمل المستهلك الداخلى هذه الزيادة فى شىء من الكره .

أما تصريف الإنتاج فى الخارج ففى طريقه : عدم ضمان التفوق فى منافسة الإنتاج الأجنبى . وحينئذ تقل الفرصة أمام المصنع فى تجديد آلاته ومسايرة التطور التكنولوجى فى صناعته . لأنه يعتمد فى هذا الجانب على حصيلة العملة الأجنبية من تصريف انتاجه فى الخارج . والنتائج التى نصل إليها الآن — بسبب الإضراب المتكرر فى النظام الرأسمالى كطريق لتحسين أوضاع العمال فى الأجور ، أو بسبب التوسع فى الرعاية الاجتماعية لعمال المصنع فى النظام الاشتراكى

البلشفى ، منعاً للحالة النفسية التى قد تسود العمل بسبب ما سميناه بنقاط الضعف فى المجتمع — هى :

أولا : العجز عن منافسة إنتاج المصنع لإنتاج المصانع الأخرى المماثلة فى الخارج ، بسبب زيادة تكلفة الإنتاج فيه ، أو بسبب التعديل فى مواصفات إنتاجه .

وثانياً : زيادة أعباء المستهلك الداخلى ، بسبب زيادة أسعار إنتاج المصنع . تلك الزيادة التى استهدف منها سد زيادة الأجور حين تسوية مشكلة إضراب العمال فى النظام الذى يبيح للعمال الإضراب .. أو سد النفقات التى تتطلبها الرعاية الاجتماعية للعمال .. أو التوسع فيها ، فى النظام الآخر الذى يرى هذه الرعاية والتوسع فيها ، مع منع الإضراب .

وإذ وصل أمر المصنع إلى عجزه عن المنافسة الخارجية ، وبالتالى إلى عجزه عن سد احتياجات التطور فيه ، والأخذ بالأساليب المعاصرة التى يتيحها التقدم التكنولوجى ، فإن ذلك سيضيف فى المستقبل نتائج : عدم تجديد آلاته — وهى نتائج تتحول إلى أرقام فى زيادة تكلفة الإنتاج ، وإلى رداءة فى نوع الإنتاج — إلى تلك الأعباء السابقة والقائمة ، التى أعجزته عن المنافسة الخارجية .

وإذا وصل أمر الإنتاج فى المصنع إلى تحميل المستهلك الداخلى الزيادة فى أسعار إنتاجه ، فإن ذلك سينزل بمستوى المعيشة للمستهلك ، إن لم يكن له مورد آخر يواجه به هذه الزيادة .

وعلى كل : فهذا العلاج ، أو ذاك ، يفرض إما : باتفاق بين العمال وإدارة المصنع فى النظام الرأسمالى ، وإما بتشريع وإلزام من السلطة المشرفة عليه فى النظام الاشتراكى البلشفى . وهناك إذن ضغط خارجى على أصحاب المصانع .. وهنا التزام حكومى فى أية تسوية .

* * *

الإسلام فى مشكلة العمل :

ولكن هناك طريق آخر للعلاج ، يختلف عن طريق الإضراب . . أو طريق تشريع الرعاية الاجتماعية وهو طريق الالتزام بمبدأ « التكافل » فى تغطية الضعف فى المجتمع ككل ، مجتمع صغير أو كبير ، مجتمع على مستوى المصنع ، أو مستوى القرية ، أو مستوى البلدة ، أو مستوى الإقليم أو الدولة ، أو المستوى العالمى الإنسانى ، ويحقق الرعاية الاجتماعية بوجه عام .

(ا) للعاجزين عن التكسب ، بسبب عدم الاستطاعة البدنية ..

(ب) ولأولئكم الذين لا تفى دخولهم بحاجاتهم وخدماتهم الأسرية ، رغم أنهم يلهثون فى السعى وراء لقمة العيش .

(جـ) وللآخرين الذين لم يتحرروا فى العمل وظلوا فى مستوى أدنى من المهارة بين عمال المصنع مثلا ، أو لم يتحروا فى إنسانيتهم بسبب الجهل والأمية ، أو بسبب الضغط والإكراه فى العقيدة بين أفراد المجتمع ككل .

(د) وكذلك لأولئكم الذين طوحت النكبات والمصائب بمساكنهم ، أو بمصدر عيشهم ، أو حملتهم الحمية على الدفاع عن وطنهم وعقيدتهم ، أو دفعهم الإخلاص فى علاقاتهم بالآخرين إلى أن يحولوا دون كوارث الخصومة بينهم ، فأنفقوا ما بأيديهم مما كانوا يتعيشون منه .

وفى الوقت نفسه — مع تحقيق هذه الأنواع من الرعاية الاجتماعية — لو طبق هذا المبدأ ، وهو مبدأ الالتزام بالتكامل ، فى مجتمع العمل بالمصنع مثلا — لبقى للمصنع تفوقه فى الإنتاج كماً ، وكيفاً ، وكذلك : بقيت له قدرته على المنافسة ، وبقى له استمراره على مواصفات إنتاجه ، كعامل من عوامل الشهرة التى عرف بها ، وبالتالى : بقيت له استطاعته أيضاً ، على تحديد آلاته ومسايرته للتقدم التكنولوجى فى الصناعة . وكل ذلك دون أن يلحق بالمستهلك — وراء عمال المصنع لإنتاجه — عبء مالى جديد ناشىء عن زيادة فى أسعارها ، يضطر إليها من وقت لآخر . ثم لأمكن للمصنع عند تطبيقه — أى تطبيق هذا المبدأ — من أن ينشىء فى مجتمعه :

١ ــ صندوقاً للقاعدين عن العمل بسبب العجز البدنى . .

٢ ــ وآخر لتغطية الخدمات الأسرية . .

٣ ــ وثالثاً لترقية المستوى الفنى للعمل فيه .

٤ ــ ورابعاً لدفع الكوارث والنكبات لمجموع العاملين ...وأخرى عداها حسب حاجته إلى ضروب أخرى من الرعاية الاجتماعية .

وأساس التكافل .. **الزكاة ــ والإحسان** .

ولكن ما هو مبدأ التكافل فى تغطية نقاط الضعف فى المجتمع ــ أى مجتمع ــ صغر أم كبر ؟ . إن مبدأ التكافل لا يقوم على فلسفة تحتاج فى تطبيقها إلى تشريع .. فإلزام : عن طريق السلطة .

إنه يقوم على الإيمان الحر ، فى غير إكراه وفى غير تهديد .

إنه يقوم على الالتزام ، وليس على الإلزام .. إنه يقوم على أن يلتزم الإنسان بما آمن به عن مشيئة واختيار ، ويؤديه أداء يبعث فى نفس المؤدى سروراً بما أداه . فهو يؤدى على حب للأداء . وجزاؤه على الأداء هو سرور النفس لقاء ما قامت به .

.. مبدأ الإيمان بالتكافل هو مبدأ الإيمان بالإنسان..مبدأ الإيمان بتفوق الطبيعة البشرية عن الطبائع الأخرى ، وتميزها « بروحية» العقل والإدراك ، أو بروحية إنسانية ، بعد الطبيعة المادية .

... ومبدأ التكافل يشكل واجباً ، وحقاً : واجباً على من يستطيع ، وحقاً لمن لا يستطيع ، أو تقصر استطاعته عن بلوغ هدفه .

فحق الإنسان فى العيش فى غير قلق ، حق مكفول لجميع أفراد مجتمع المتكافلين . وبالتوازن بين الواجب والحق ، يتم التكافل فى المجتمع ، ويحقق المجتمع مبدأ الإنسانية .

... ومجتمع الزكاة هو مجتمع التكافل ، أو مجتمع التوازن بين الواجب والحق ، والزكاة وإن عرفت فى مجال المال ، إلا أن « الإحسان » — الذى هو عطاء من الإنسانية أصلا — وقبل الإعطاء من ماديات الحياة — هو امتداد لمجتمع الزكاة أو لمجتمع التكافل . وفى تحديد مصارف الزكاة ، أو الإحسان :

١ — بالفقير ، وهو العاجز : عن كسب العمل بسبب عضوى أو بدنى . .

٢ — وبالمسكين ، وهو الذى يقصر عمله أو أجره على العمل : عن أن يفى بحاجاته . .

٣ — وبالرقيق ، وهو الذى لم يتحرر من الجهل والأمية ، أو لم يتحرر فى الإرادة والرأى فى الإعتقاد . .

٤ — وبالغارمين ، وهم الذين تنزل بهم الكوارث المفاجئة ، أو تدفعهم نخوة الإيمان إلى التضحية بما لديهم من مال فى سبيل بقاء المجتمع قوياً متماسكاً .

. . تحديد المصارف بهذه الجهات وغيرها ، يعنى : أن لهذه الجهات أو الأنواع ... حقاً على الآخرين ممن لم يكونوا منهم ، أى ممن لم يعجزوا ، أو لم يقصر كسبهم فى العمل على سد حاجاتهم ، أو بقوا على أوضاعهم الطبيعية والعادية فى شئون معيشتهم ولم ينزعجوا فيها . كما يعنى تحديد المصارف على هذا النحو : أن على هؤلاء واجباً يؤدى لأولئكم ، وهو واجب التكافل أو واجب التوازن .

وإذا ترجمنا مجتمع التكافل — أو مجتمع الزكاة — فى مجتمع عمالى كمجتمع المحلة الكبرى فى الغزل والنسيج ، وجدنا أن القادرين على مباشرة العمل فى المصنع بمقتضى واجب التكافل : عليهم أن يزيدوا فى إنتاجهم الأسبوعى بما يساوى عمل ساعتين إضافيتين ، على أن يوزع أجرهما من

الشركة على عدد من (الصناديق) التى تنشأ للرعاية الاجتماعية والفنية والتى هى من صور التأمين الاجتماعى ، حسب حاجة هذا المجتمع . ومن المبالغ المتحصلة من هذه الساعات الإضافية ، وكذلك من استثمار الباقى منها — بعد سد ضروب الخدمات المطلوبة — ومن حصة معينة من أرباح الشركة ، بحيث لا تحول بينها وبين المنافسة والتفوق فيها ... يتكون مصدر تمويلها .

وتأدية الخدمات المطلوبة لهذا المجتمع ليست من الضرورى أن تكون نقداً يعطى . بل ربما يستحسن : أن تكون إسهاماً فى أجور المساكن أو فى نفقات التعليم ، أو فى مستوى التدريب الفنى ، أو فى الرعاية الصحية ... الخ .

وبما أن هذا المجتمع الصغير — وهو مجتمع عمال المحلة الكبرى للغزل والنسيج مثلا — ليس مجتمعاً مغلقاً ، إذ أنه جزء فى « كل » من مجتمع التكافل والتوازن فى بلدة المحلة ، وليس كذلك : مجتمع طبقة كما تريد بعض الفلسفات المعاصرة — وهى الاشتراكية الماركسية اللينينية — أن تميزه لهدف يتصل بنظام حكم معين وهو الحكم الاشتراكى ، وإنما هو مجتمع مفتوح للآخرين فى البلدة الذين يؤدون واجباً إضافياً يتصل بمهنهم : كالمدرسين ، والأطباء ، والمهندسين ، ورجال العلم وأهل الخبرة فى جوانب الحياة المختلفة .

وعن طريق كونه مجتمعاً غير مغلق ، تنفذ إليه عندئذ ضروب من الإسهامات المختلفة فى نواحى الرعاية الاجتماعية ، مما يقلص العبء الواقع على الصناديق التعاونية العديدة التى ينشئها هذا المجتمع الصغير لضروب الخدمات فيه : فرجال التعليم ، والفنيون ، سيسهمون فى خدمات المستوى الفنى للعمال وفى تعليم أبنائهم . والأطباء سيسهمون فى الخدمة الصحية للعمال وأسرهم وهكذا ...

.. هذا المبدأ — مبدأ التكافل ، أو التوازن — يطبق فى حياة كل مؤمن به على أنه إعطاء : من إنسانية الإنسان فى غير مقابل ، حسب الاستطاعة :

فالتاجر يعطى من مجهوده الإنسانى فى الربح .

. .والزارع يعطى من مجهوده الإنسانى فى الزراعة من المحاصيل الزراعية .

. . والمنقب عن الثروة المعدنية يعطى من نشاطه الإنسانى فى التنقيب مما يعثر عليه .

. . والعالم يعطى من مجهوده الإنسانى فى العلم ونظريات البحث للخدمة والمصلحة العامة .

. . والطبيب يعطى من مجهوده الإنسانى فى الطب فى معالجة الآخرين وفى وقايتهم .

. . والمهندس يعطى من مجهوده الإنسانى فى التطور الصناعى للخدمة أو المصلحة العامة .

. . والديبلوماسى يعطى من مجهوده الإنسانى فى السياسة لصالح وطنه.

. . والمعلم يعطى من مجهوده الإنسانى فى التثقيف والتعليم لصالح المجموعة فى الأمة .

. . والعامل يعطى من مجهوده الإنسانى فى العمل للخدمة أو للصالح العام . . وهكذا ...

وقد يكون ما يعطيه الإنسان هو نفسه : خدمة عامة أو مصلحة عامة وقد يكون نفسه : مالا ، وقد يترجم إلى مال كالعمل . لكن الأصل هو الإعطاء من إنسانية الإنسان ، حتى لو لم يكن هذا الإعطاء خدمة عامة ، أو مالا ، أو يترجم إلى مال . كالقول المهذب ، والمعاملة المهذبة وكظم الغيظ عند الغضب وعند الإثارة ، والعفو عند المقدرة ، والنقاش والجدل المهذب. فإن مثل ذلك مما يحسن إلى بعض الأفراد ، ويزيل سوء التفاهم بينهم ، ويبقى على العلاقات الطيبة والمودة فى البيئة الواحدة .

وإذا كان القادر على الإعطاء من إنسانيته : يجب عليه أداء الإعطاء... فإن صاحب الحق فى هذا الإعطاء ــ وهو العاجز ، أو الذى يقصر دخله عن الوفاء بحاجته ، أو من تصيبه النكبات أو يضحى فى سبيل أمته ، أو

فى سبيل الدفاع عنها : أو فى سبيل بقائها متماسكة ـ فإن صاحب هذا الحق يجب عليه ألا يكون متواكلا ، أو مستغلا ، فدين الحق ـ وهو الإسلام ـ الذى يفرض مبدأ التكافل ... لا يعرف المتواكل وإنما يعرف الساعى ، والحادب على سعيه فى سبيل الرزق .

والمستغل من أصحاب هذه الحقوق إنما هو آكل للسحت والباطل ، وعقابه النار . فيروى عن قبيصة بن مخارق الهلالى قوله : « تحملت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها فقال : أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال : يا قبيصة ! : إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة :

١ ـ « رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك .

٢ ـ « ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ـ أو سداداً من عيش ـ

٣ ـ « ورجل أصابته فاقة ، حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا من قومه : لقد أصابت فلاناً فاقة ، فحلت له المسألة ، حتى يصيب قواماً من عيش ـ أو سداداً من عيش .

فما سواهن من المسألة ـ يا قبيصة ـ سحت يأكلها صاحبها سحتاً »(١) .

وكل ما يحتاجه المجتمع ـ بعد هذا المبدأ ـ هو تنظيم تطبيقه . وعدم تنظيم تطبيقه لا يجعل المبدأ غير سليم ، أو غير قابل للتطبيق فى ذاته . كما إذا نعت هذا المبدأ بصفة تشكك فى قيمته وصلاحيته ، كأن يوصف بالرجعية أو بالتخلف ، لأنه من الدين ... فإن ذلك أيضاً لا يقلل من شأنه ولا من اعتباره . .

---

(١) فى رواية مسلم ، وأبى داوود ، والنسائى جـ ٢ ص ٣٤ التاج .

فالرجعية إذا كانت عودة إلى الحيوانية ، وإلى سيادة الأنانية ، وإلى الانتهازية ، فهى تخلف فى الإنسانية وتأخر فى مستواها . وإذا كانت — عبارة عن وقوع مبدأ فى زمن سابق فإن الزمن نفسه لا علاقة له بالقيمة الذاتية للمبدأ . إنما القيمة ترتبط فقط بموضوعية المبدأ ، ومدى بلوغه فى مستوى الإنسانية ، أو مدى توصيله عند تطبيقه إلى المستوى الرفيع فى الإنسانية .

وإذا كانت الرجعية سلاحاً يشهر للنيل من مبدأ . . فتلك « ديماغوجية» وتهريج عامى ، لا يهز القيمة الحقيقية للمبدأ . فهل مبدأ التكافل الذى يحث ويدفع بإيمان إلى الإعطاء من إنسانية الإنسان فى أية صورة وبدون مقابل — سوى إرضاء الضمير وإرضاء الله — يعتبر عودة بالإنسان إلى الحيوانية والأنانية والانتهازية ؟

الحيوانية : تساوى التقاتل فى سبيل المعدة : التقاتل بين الأب وابنه ، وبين الكبير والصغير ، وبين القوى والضعيف ، والنسل بين الوالد وابنته ، والابن وأمه ، والأخ وأخته .

والأنانية : تساوى الخصومة من أجل المنافع الذاتية . .تساوى استحلال الحرمات للآخرين ، من نفس ، ومال ، وعرض ، فى سبيل متعة الذات.. تساوى الحقد على ما فى أيدى الآخرين إن حرم منه صاحب الأنانية . والحقد مصدر البغضاء والكراهية .. ومصدر الانتقام الرخيص .

والانتهازية : تساوى النفاق ، والملق والتحلل من كل قيمة أخلاقية فى سبيل منفعة الذات منفعة مادية ... تساوى الوشاية والكذب والزور والبهتان واللامبالاة واللامسئولية .

أين الحيوانية ؟. وأين الإنسانية ؟. وأين الانتهازية ؟ . . من ذلك الذى يعطى فى غير مقابل ، ويؤمن بالحسنى للآخرين فى غير جزاء ، ويعترف لغيره بحقه فى العيش والحياة ، كما يعيش هو ، وكما يحيا ؟

أيهما متقدم فى الإنسانية ؟ .

وأيهما متخلف فيها ؟ .

وكما إذا أصبح لفظ هذا المبدأ ـ مبدأ التكافل والتوازن ـ يتصل به شىء من الهوان ، فلفظ الزكاة ، أو لفظ الإحسان أصيب بضعف أو بهوان أو بمذلة . ولم يكن موضوعه هو صاحب مصدر الضعف أو الهوان والمذلة. إنما هو استعمار المجتمعات الإسلامية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ومحاولته نقل هذه المجتمعات من أصيلها ـ وهو الإسلام ـ إلى تبعية له فى : الفكر ، والسلوك ، والمعيار فى الحياة ، كى يسهل ربطها فى الاقتصاد ، يجعلها أسواقاً مفتوحة لمصنوعاته ، ومصادر لحاجته من المواد الخام ولحاجته أيضاً إلى القوى البشرية الرخيصة فى الأجر والدؤوبة على العمل فيها .

واستقلال هذه المجتمعات ، ليس هو استقلالها فى التوجيه السياسى . وإنما قبل ذلك : يجب أن يكون هو استقلالها عن التبعية الفكرية ، والاقتصادية ، والسلوكية ... إنما هو عودتها بوعى إلى أصيلها ، الذى حاول الاستعمار أن يطمسه أو يشوهه .. فاعلية التكافل وضرورة الإيمان بالله .

إن مبدأ التكافل هو مبدأ إيمانى ، وليس بفلسفى . إنه يقوم على الإيمان بالله فى هدايته . وهداية الله للإنسان هى فى أن يبقى الإنسان : إنساناً ، كما صوره الله وأعده بالعقل والإدراك ، أى أعده بقوة التمييز ، وألا ، يسقط عن إنسانيته ، ويلغى تميزه ويعود إلى الانجذاب إلى الطبيعة المادية وحدها.. أى يعود إلى الوقوع تحت تأثير المتع المادية وحدها ، كما أخطأ آدم يوم أن اقترب من الشجرة الممنوعة فى الجنة ، بسبب إغراء الشيطان له . إذ فى هذه اللحظة غفل آدم عن (روحية) الإنسان فيه ، وانجذب إلى ما يساوق الطبيعة المادية وحدها ، التى هى للمخلوقات الأخرى ، ومن بينها الشيطان .

... مبدأ التكافل هو مبدأ رعاية (الروحية)الإنسانية فيمايصدرالإنسان من تصرفات وفيما يستهدفه من أهداف . فإذ يعطى . فلأنه إنسان ، وإذ يصل بإعطائه إلى الآخرين معه فلأنهم من الإنسان .

... مبدأ التكافل هو التزام (بالكفالة) من جميع أفراد المجتمع ، التزموا به لأنه من سبل الهداية الآلية وفى تطبيقه إرضاء لله وقربى إليه . فليس هناك طرف وراء الأفراد ـ من دولة أو مجتمع ـ أوجب ذلك أو فرضه عليهم وإلا لماكان تكافلا ، أى مشاركة فى الكفالة والضمان .

والإيمان بالله صنع المشيئة الحرة . فالمكره على الإيمان لا يقبل إيمانه منه . وتأكيد المشيئة الحرة فى الإيمان بالله ، كى يستتبع الإيمان نتائجه ، وما يلتزم به المؤمن فى رضا واختيار كذلك. وليس هناك من التزام ينطوى على معنى الاختيار سوى التزام المؤمن بنتائج إيمانه . ولذا لا يحتاج المؤمن فى تقبل نتائج إيمانه ، وفى مباشرة هذه النتائج والقيام بها ، إلى إلزام . (سلطة) له ولا إلى « رقابة » خارجية فى التنفيذ ، تقع من غيره .

وهو وحده المؤمن .

. . وهو وحده المنفذ .

وله من إيمانه رقابة وضمان فى التنفيذ. والمؤمن إذن « وحدة متكاملة » تتعدد عناصرها بالاعتبار فقط :

فهو صاحب الارادة الحرة ،

. . وهو الملتزم ، وهو الملزم لنفسه ،

. . وهو المنفذ ، وهو الرقيب على تنفيذه .والمؤمن ليس جزءاً فى آلة. وليست حركته من غيره . ويسترشد فقط فى هذه الحركة بتمييز عقله ، و هداية كتاب الله له .

وإذا كان التكافل مبدأ إيمانياً ، وليس فلسفياً ـ أى منبعثاً من عمق النفس ـ وليس من خارجها ـ فدوام العمل به مضمون ، طالما يوجدالإيمان

فى قوته ، وتصحب أداءه مسرة فى النفس . وأى عمل تصحبه مسرة نفسية من شأنه أن يتزايد على ممر الأيام فى غير انقطاع .

ومبدأ التكافل له حد أدنى ، هو ما يسمى بالزكاة . أما حده الأعلى .. فيصل إلى ما زاد عن الضرورى فى حياة الإنسان ، وهو الإحسان . وكان المجهود البشرى للإنسان مقسم إلى قسمين :

١ — قسم لضمان كيان الذات الخاصة ،

٢ — وقسم آخر لضمان كيان الآخرين فى المجتمع .

والإنسان بمجهوده الإنسانى فى أية صورة يسهم فى (الضمان الجماعى) ، كما يحقق لذاته : ضمان المعيشة . وهنا من ليس لهم مجهود بشرى فى السعى نحو العمل بسبب عدم الاستطاعة ، أو من لهم مجهود لا يفى باحتياجاتهم ، أو لا يساعدهم على تنمية كفاياتهم البشرية ، أو من يفاجأون بالنكبات والمصائب .. هؤلاء — ومن على شاكلتهم — يساعدون من « الضمان الجماعى ».

والأصل فى تنظيم « الضمان الجماعى » القائم على مبدأ التكافل — أن يكون لمجتمع صغير ، كمجتمع « القرية » أو مجتمع « المصنع » مثلا ، أو مجتمع « الحى » فى المدينة الكبيرة ، حتى يتحقق أثره فى الشمول والاستيعاب . ولذا يرى (عند الشافعى) : أنه لا يجوز نقل منفعة الضمان الجماعى فى مجتمع صغير إلى مجتمع آخر قريب منه ، إلا اذا لم يكن فى المجتمع الأول صاحب حق فى منفعته .

التكافل فى مجال التجربة فى المجتمع الإسلامى :

والتكافل فى مجال التجربة العلمية لم يظهر أنه أمر غير واقعى . بل أبان على العكس : كيف كان ميدان تنافس حر لأصحاب الإنسانية فى المجتمع الإسلامى — ولم يكونوا قليلين — وكيف كان إحساسهم بالراحة النفسية ، كلما زادوا فى عطائهم .

والأوقاف الإسلامية فى كل مجتمع إسلامى الموقوفة على خدماته :

الصحة والتعليم .. وسد حاجة العاجزين عن الكسب .. ومن يقصر دخلهم من العمل عن حاجتهم الواقعية .. وتعويض الذين ضحوا بأموالهم فى سبيل المصلحة العامة ، والدفاع عن الأمة .. هذه الأوقاف : دليل مادى على أن مبدأ التكافل إذا بعثه الإيمان بالله ، كان عاملا قوياً فى سد ثغرات الضعف فى المجتمع البشرى .

وقد قدر ما عرف من هذه الأوقاف الخيرية فى مشروع ميزانية سنة ١٩٦٤ لوزارة الأوقاف المصرية بمبلغ مائة وسبعين مليوناً من الجنيهات ، حسبما جاء فى حجج الوقف التى كشف عنها وسجلت فى ذلك الوقت فى سجلات خاصة، خشية عليها من الضياع . وهناك مبالغ أخرى كبيرة كانت تحت الإثبات فى فحص حججها ، وهى ربما تزيد عن هذا المبلغ المعروف بكثير . وبالأخص فيما يسمى بالأحكار : ومن أجل قيمة هذه الأوقاف الإسلامية فى تضامن المجتمع الإسلامى وتكافله . . صوب اليها المستعمرون الغربيون أيام حكمهم — والعلمانيون فى الوطن الإسلامى ومن رجال الحكم بعد الاستقلال — عوامل الهدم والإخفاء ، حتى تصبح أثراً لا يعرف ، بعد أن كانت مشعة واضحة . فإن هذه الأوقاف لم تكن مصدر تعويض أو ضمان جماعى فقط ، بل كان يرى فيها المستعمر : شعاراً لقوة الإسلام، ونفاذ مبادئه . كما يرى فيها العلمانى الوطنى فى المجتمع الإسلامى : طابع الاستقلال وعدم التبعية لغير السيادة الإسلامية ، وهو بحكم علمانيته لا يعرف سوى التبعية لأصحاب النظم العصرية من رأسمالية ، أو اشتراكية بلشفية .

وحاول الاستعمار تدريجياً على عهد سيطرته أن ينقل المجتمعات الإسلامية من مجتمعات يسود فيها التكافل أو الروح الإنسانية : فى العطاء فى غير أخذ .. الى مجتمعات ضرائب يسودفيها التبادل بين العطاء والأخذ .فحول الزكاة الى خلف الستار فى مسرح الحياة الاجتماعية ، بحيث جعل الاهتمام بها ضعيفاً ، وشرع من الضرائب ما يثقل كاهل المعطى ، لو نفذ أداءها مع الزكاة . ووجد أصحاب العطاء من الإنسانية من علماء الدين : من يفتيهم

بأن الضرائب . . هى البديل عن إخراج الزكاة . واعتمد هؤلاء العلماء أن الزكاة دفع أموال فقط ، وأغفلوا : أنها تدريب للإنسان على ممارسة « الإنسانية » فى العطاء فى كل ما يملك الإنسان ، من مال فى التجارة والزراعة .. ومن غير المال فيما تخصص فيه وتميز به وأصبحت للناس حاجة إليه فى تخصصه وفيما تميز به .

وكما عمل المستعمر على إضعاف شأن الزكاة ، وجد أيضاً من بعض العلماء من يفتيه : فى حل سيادة الدولة على عهد الاستعمار فى التصرف فى أملاك الأوقاف الإسلامية . فقضى عليها وأذهب بما لها من شأن ، وأخفى معالمها تماماً . كما هو الحال اليوم فى شمال إفريقيا ، وغرب إفريقيا ، وبلاد الشرق الأقصى الإسلامية ، كأندونيسيا ، وكثير من البلدان العربية فى ظل مجتمعاتها الماركسية اللينينية .

والموجة الطاغية بعد الحرب العالمية الثانية فى تخيير البلاد الإسلامية إما إلى : « اليسار » وإما إلى : « اليمين » لم تترك لهذه المجتمعات فرصة لتراجع تاريخها .. ومبادئها .. ومؤسساتها الاجتماعية ، وتعيد تقييمها : فما كان من هذه المبادىء والمؤسسات .. صالحاً عمل به ، وما احتاج إلى تعديل أو إلغاء عدل أو ألغى . ولكن بعد دراسة أصيلة مجردة : عن أى تحيز لأية أيديولوجية أجنبية .

طريق التكافل .. يختلف عن طريق الضرائب :

إن مجتمع التكافل يختلف عن مجتمع الضرائب . فالتكافل فى مجتمعه هو إعطاء من إنسانية الإنسان فى غير مقابل مادى . هو إعطاء لا يشرط أخذاً مادياً فى مقابله . بينما الضرائب فى مجتمعها تشترط أخذاً فى مقابلها فهى إذ تحصل أموالا للدولة أو للبلدية تقدم خدمات . ومن أجل ذلك كانت جزءاً لا يتجزأ من نظام الدولة المعاصرة : مناقشة « الميزانية » العامة فى مجالس نيابية مختلفة فى تشكيلها ، وإن اتفقت فى غايتها ، والهدف من

مناقشة الميزانية ، هو ضمان أن تكون أموال الضرائب المتنوعة قد أنفقت — أو ستنفق — فى الخدمات التى خصصت لها . كما تناقش فى هذه المجالس النيابية أيضاً ، التشريعات المستحدثة لفرض ضرائب جديدة لخدمات جديدة ، أو لزيادة فى ضرائب قائمة لإتمام خدمات ، كان قد اتفق عليها .

فمجتمع الضرائب هو مجتمع « تبادل » ومجتمع إلزام عن طريق السلطات الثلاث : التشريعية — والقضائية — والتنفيذية . ومهما قيل فى شأن « حرية » التشريعات النيابية ، فإن كل فرد ممن يلزم بدفع الضرائب لا يؤخذ رأيه فى استحداثها أو فى مقدارها . والنظام النيابى وإن كان يقوم على التفويض ، إلا أن هذا التفويض ليس استيعاباً فى كل ما يقنن ويلزم الفرد فى المجتمع الضرائبى بأدائه . ومن هنا كانت محاولات التهرب من دفع الضرائب عديدة السبل ، وكان دفعها فى الوقت نفسه قائماً على شبه إكراه ، وعلى الأقل ، دفعها من الممول لا يجلب ارتياحاً نفسياً لدى من يدفعها .

وإذن ، فالضرائب فى مقابل خدمات . وليس هناك فى مجتمع الضرائب فائض لتغطية أوجه الضعف التى توجد عادة فى المجتمع البشرى . وإذا شرعت ضريبة خاصة لهذه الأوجه فإن أمرها يبقى عند حد الإلزام الذى لا اختيار فيه إطلاقاً .

. . ويبقى مجتمع التكافل بعد ذلك ، مجتمعاً حراً لا إكراه فيه . فالفائض من العطاءات الإنسانية فيه . . التزم فيه المعطى باختياره ولم يكن هناك أحد سوى ذاته يشرف على تنفيذ ما التزم به . وفوق أنه مجتمع حر . فهو مجتمع متضامن ، يسد ثغرات الضعف فيه ، عن طريق الإيمان بالله وحده .

***